## فتش عن المستفيد في حوادث شرم الشيخ

يستسهل الباحثون عادة اتهام إسرائيل بكل جريمة أو حادث يصعب تفسيره أو فهم دوافعه وأهدافه أو حتى يتهمونها بأي أحداث تحدث على أساس أن إسرائيل وراء كل شر، وهو نوع من التفسير المسبق - غير الصحيح دائماً - ولا نقول التفسير التآمري لأن هناك من الحوادث والقضايا ما يؤكد وجود مؤامرة إستراتيجية أو تكتيكية، دون أن يعني ذلك وجود مؤامرة وراء كل شيء.

ورغم إدراكنا لهذه المقدمة، فإن الكثير من المعطيات والظروف تقودنا في اتجاه اتهام الموساد الإسرائيلي بالوقوف وراء حادث شرم الشيخ الذي أدى إلى سقوط ٨٨ قتيلاً و٢٢٥ جريحاً - معظمهم من المصريين والعرب وذلك في أولى ساعات صباح ٢٠٠٥/٧/٢٣ عن طريق ثلاثة انفجارات كبيرة إحداها في فندق غزالة والأخرى في منتجع نعمة، والثالث في سوق تجاري هو السوق القديم لشرم الشيخ، وحسب المعلومات المتاحة عن طريق وزارة الداخلية المصرية فإن الانفجارات وقعت بسبب ثلاث عربات مفخخة انفجرت تباعاً.

لماذا نتهم الموساد الإسرائيلي بأنه يقف وراء ذلك الحادث المروع ولا نتهم القاعدة مثلاً رغم أن هناك بيان منسوب إلى ما يسمى كتائب الشهيد الدكتور عبد الله عزام التابعة لما يسمى بقاعدة الجهاد في مصر والشام نشر على الإنترنت.

وبديهي أن مجرد النشر على الإنترنت لا يعني تأكيداً أو نفياً لشيء ما خاصة بالنسبة للقاعدة التي ليس لها متحدث رسمي علني ولا مقر رسمي يمكن الرجوع إليه، ومن ثم فيمكن لمن ارتكب الحادث أن ينشر بياناً منسوباً للقاعدة أو لغيرها أو يخترع ما شاء من الأسماء أو يستخدم الأسماء الموجودة فعلاً وينسبها إليها.

بالطبع نحن لا نملك دليلاً مادياً على تورط الموساد أو براءة القاعدة، ولكن المسألة تدخل في باب التحليلات السياسية والترجيح بالأدلة المنطقية ليس إلا ومن ثم فهو في النهاية تحليل أو اجتهاد قابل للخطأ أو الصواب.

لماذا نستبعد القاعدة في مثل هذه العملية، ونقصد بالقاعدة هنا التنظيم الرسمي المرتبط بأسامة بن لادن أو أيمن الظواهري أو التنظيمات غير المرتبطة بهما تنظيمياً ولكن فكرياً وهي متواجدة وتتواجد وتتكاثر بسرعة كبيرة، وبديهي أن الحادث لا يمكن أن يقوم به فرد أو مجموعة أفراد قليلين نظراً لكبر حجمه ونظراً لضخامة الاستحكامات الأمنية في ذلك المكان فمن ناحية أن التنظيم الرسمي يقوم بهذا العمل، فهذا صعب بالنسبة لمصر أولاً؛ لأنها الأكثر خبرة ومعرفة وربما اختراقاً لهذا التنظيم، ويصعب من ثم تنفيذ شيء ضدها في هذا الصدد، أما أن يكون تنظيماً محلياً على أساس أن هناك ما يسمى بالجيل الثالث من الإرهاب في مصر فإن العمليات المنسوبة إلى هذا الجيل الثالث " حوادث الأزهر والسيدة عائشة وميدان التحرير " كلها كانت أقرب إلى عمل الهواة وكلها كانت محدودة جداً ولا تعطي الانطباع بإمكانية حصول تلك المجموعات على تقنية عالية وإمكانية عالية لتنفيذ حادث ضخم مثل حادث شرم الشيخ.

وكذلك فإن تنظيم القاعدة والمتأثرين به عادة ما يلجؤون إلى البحث عن هدف أجنبي وليس عربي أو مسلم، وبالتالي لا يمكن أن نفهم بسهولة لماذا اختاروا السوق القديمة أو مرآب السيارات أو حتى الفندق الذي يتواجد فيه العرب والمصريين أكثر من الأجانب - نلاحظ أن الضحايا الأجانب في الحادث كانوا من ١٠ - ٢٠ % حسب التقديرات المختلفة والباقي من المصريين والعرب ويمكننا مثلاً أن ننسب حادث " سبتمبر ٢٠٠١ " إلى القاعدة لأنه استهدف أكبر رموز الرأسمالية والعولمة في العالم " برجي التجارة في

نيويورك " وأكبر مراكز القوة العسكرية في العالم " البنتاجون " ومن ثم فإن الهدف والتبرير - حسب مقاييس القاعدة - كان موجوداً وكذلك في حادث مدريد " مارس ٢٠٠٤ " حيث إن حكومة أزنار " رئيس الوزراء السابق " كانت قد أرسلت قوات أسبانية إلى العراق لمساعدة القوات الأمريكية هناك، وحوادث لندن ٧ يوليو ٢٠٠٥ تحمل نفس الدوافع والتبريرات - سواء كانت صحيحة أم خاطئة - ولكن هكذا يفكر رجال القاعدة - وكانت دوائر القاعدة قد حذرت الشعب البريطاني سابقاً من إعادة انتخاب توني بلير وإلا أصبح الشعب البريطاني مسؤولاً عن تصرفات توني بلير قبيل الانتخابات البرلمانية البريطانية.

وهكذا فمن الممكن فهم وتفسير ومن ثم إسناد أحداث نيويورك ومدريد ولندن إلى القاعدة ولكن الأمر لا ينطبق على حالة شرم الشيخ حيث إن المصريين والعرب عموماً لا يختارون نظمهم السياسية ومن ثم فهم غير مسؤولين عنها فضلاً عن أن مثل هذا العمل ربما يزيد قدرة النظام المصري على الاستمرار وفرض المزيد من القيود بحجة مكافحة الإرهاب ومن ثم يضعف المعارضة المصرية لإعادة انتخاب الرئيس مبارك.

إذاً فإنه لا مبرر لاستهداف المصريين بصورة خاصة ولا حتى استهداف النظام المصري والحكومة المصرية في هذا الوقت بالتحديد من قبل القاعدة، وليس هناك قدرة لمن يعتنقون فكر القاعدة مما يسمى بالجيل الثالث للإرهاب في مصر لتنفيذ هذا العمل مع ملاحظة أن هناك عدداً من العوامل الهامة في هذا الصدد.

- أن المنطقة التي تمت فيها الانفجارات شديدة التحصين والوصول إليها بثلاث عربات من العربات المفخخة أمر يحتاج إلى قدرات تنظيمية ومادية عالية جداً ربما لا تتوفر للقاعدة ذاتها، خاصة أن حادث شرم الشيخ أكثر تعقيداً

من حوادث مدريد ولندن مثلاً.

- أن حادث طابا " ٧أكتوبر ٢٠٠٤ " كان يستهدف بصورة واضحة إسرائيليين يتواجدون في ذلك المكان وحتى لو وقعت ضحايا من جنسيات أخرى فإن ذلك كان بطريق الخطأ أو الشيء لزوم الشيء، وهو أقل تعقيداً من هذا العمل، ولا يمكن طبعاً ربط الحادثين ببعضهما البعض اللهم إلا في إطار تفسير واحد يقول أن ما حدث من تجاوزات ضخمة من الشرطة المصرية ضد بدو سيناء بحجة البحث عن المطلوبين في الحادث الأول دفع هؤلاء إلى تنفيذ الحادث الثاني كنوع من الانتقام.

- أن هذين الحادثين حادث طابا ٧ أكتوبر ٢٠٠٤ وحادث شرم الشيخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٥ ارتبطا من حيث اختبار التاريخ بيومين رمزيين في حياة النظام المصري يوم ٦ أكتوبر وهو يوم الانتصار المصري سنة ١٩٧٣، ويوم ٢٣ يوليو " يوم ثورة يوليو ١٩٥٢ " وأعتقد أن الدلالات هنا ترجح أن تنظيم القاعدة وراء ذلك، حيث أنه تنظيم له علاقة بيوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ " يوم اغتيال السادات " وبديهي أنه ضد تراث ثورة يوليو عموماً، ولكن ألا يمكن أن يكون ذلك من باب لفت النظر إلى تنظيم القاعدة في هذا الصدد، أو من باب أن الذين نفذوا الهجومين استغلوا الاسترخاء الأمني مثلاً لأن تلك الأيام تكون أيام إجازات عادة.

لماذا نرجح أن يكون الموساد الإسرائيلي وراء تلك العملية التي سوف تؤدي بالضرورة إلى كساد الموسم السياحي المصري، وربما عدة مواسم وإذا كانت المواسم السياحية في معظم أنحاء العالم متأثرة بالإرهاب فإن إضافة مصر إلى ذلك يعيد شيء من السياحة إلى إسرائيل التي تأثرت السياحة بها بسبب الانتفاضة والعمليات الاستشهادية داخل أراضي ١٩٤٨ المحتلة، ومن ناحية أخرى فإن تأثر السياحة في مصر - تدر السياحة في مصر ٦.١ مليار

دولار أو حوالي ١٠ % من الدخل السنوي المصري، يؤثر على الاقتصاد المصري ويضعف مصر بالتالي وهذا هدف إسرائيلي معروف وثابت وتقليدي.

وكذلك يمكننا أن نتوقع أن إسرائيل كانت تشعر بشيء من الغيظ من الدور المصري لمنع وقوع حرب أهلية فلسطينية بين حماس والسلطة، وقد تصاعد ذلك الدور المصري مؤخراً وتم تطويق أحداث الصدام بين حماس والسلطة عن طريق وساطة مصرية، ومن ثم فإن إسرائيل أرادت معاقبة مصر على ذلك، أو دفعها إلى اتهام عناصر فلسطينية مقربة بالطبع من المقاومة الفلسطينية بأنها وراء ذلك الحادث ومن ثم الوقيعة بين الطرفين.

وهكذا فإننا أمام عملية كبيرة نوعياً، اخترقت حواجز أمنية عالية المستوى، في مكان هو الأشد حراسة في مصر، بعربات مفخخة وبشحنات من المتفجرات كبيرة نسبياً، واستهدفت تلك العملية مصريين أساساً، وهي أمور لا تتفق مع أهداف القاعدة وإمكانياتها.

ومن ثم فإن البحث لابد أن يتجه إلى جهاز له إمكانات استخباراتية ومادية عالية لتنفيذ ذلك العمل، وليس هناك بالطبع إلا الموساد مرشحاً لهذا الدور!!.

أيا كان الفاعل وراء أحداث شرم الشيخ، فمن السهل أن ندين الإرهاب، وكفى الله المؤمنين شر البحث والتحليل والتدقيق، ولكن ما أصعب أن ندخل إلى حقيقة الظاهرة التي أصبحت مفروضة على الجميع وليس هناك إمكانية للقضاء عليها على الأقل في المدى القريب ونبحث في جذورها وأسبابها الحقيقية ونواجه هذا وذاك برأينا فنتحمل بالتالي نتيجته من اغتصاب حكومات وأجهزة، واغتصاب جماعات العنف كذلك، ولكن هذا قدر المفكر والباحث الذي هو ضمير أمة.

وبصراحة شديدة فإن الكثير من أعمال تنظيم القاعدة وجماعات العنف -

ماعدا في العراق وفي فلسطين - غير مفهومة تماماً، وكان من الممكن مثلاً أن تعلن القاعدة عقب أحداث لندن ٧ يوليو ٢٠٠٥ أنها تريد إعادة تقسيم الثروة في العالم، وليس فقط الدفاع عن قضايا المسلمين خاصة أن اجتماعاً للثمانية الكبار اقتصادياً كان يتم في نفس التوقيت قريباً من لندن، إذ لو أعلنت القاعدة مثلاً أنها سوف تتوقف عن العنف تماماً إذا ما تم شطب ديون كل دول العالم بلا استثناء، وتخصيص ٥٠ % من ميزانية الدول الاستعمارية للدول التي كانت مستعمرة لمدة ١٠٠ سنة مثلاً لإحداث نوع من تعديل الفجوة بين الأغنياء والفقراء أو غيرها من مثل هذه القضايا، لتفهم العالم قضية القاعدة أكثر مما هو موجود حالياً، وكذلك لو ركزت القاعدة على العسكريين أو رموز الرأسمالية مثلاً وتركت المدنيين لكان ذلك أفضل لها وعلى الجانب الآخر، فإن المسؤول الحقيقي عن الإرهاب في العالم هو الظلم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ساد العالم منذ ٢٠٠ سنة على الأقل ونقصد سيادة نمط الرأسمالية والاستعمار والاستغلال وإقامة إسرائيل واحتلال العراق وفلسطين وأفغانستان وانتهاك حقوق الإنسان ولن يكف الضحايا عن الصراخ أو القفز في وجه المستكبرين سواء بالهجرة غير الشرعية، أو بالإرهاب أو غيرها من الوسائل، والمسؤول الحقيقي عن الإرهاب هي العولمة، هي بكلمات بسيطة ممارسات وأفكار جورج بوش، وآريل شارون.

* * *

## فوضى الفتوي.. الظاهرة والعلاج

مما لا شك فيه أن الفتوى الدينية عموما، والإسلامية خصوصا هى حاجة اجتماعية يحتاج إليها الفرد والمجتمع والأسرة، الرجل والمرأة، الشاب والشيخ على حد سواء، وبديهى أن أصحاب واتباع دين معين يحتاجون إلى تنظيم حياتهم الاجتماعية والأسرية والمادية وفقا للفتوى الدينية، بل إن مسائل الزواج والطلاق والميراث والزى والسلوك والمعاملات المالية وأنواع الطعام والشراب الحلال وغيرها كثير تخضع تماما لموضوع الفتوى، وأكثر الكتب توزيعا هى كتب الحلال والحرام وكتب الفتاوى وهذا طبيعى ومفهوم ومعقول، ولكن المشكلة غياب ضوابط حقيقية لهذه الفتوى، فهناك مثلاً ظاهرة الدعاة الجدد - أو بعضهم إذا أردنا الدقة - يدخل في مناطق ليست من اختصاصه ولا هو مؤهل لها، وصحيح أن الحديث عن الرقائق "القصص والأحداث والمواعظ التي ترقق القلب وتدعو إلى المكارم " هى من باب المباح والمطلوب، ولا بأس أن يدخل هؤلاء الدعاة الجدد في ذلك المجال وتلك المساحة، ولكن الدخول في مساحة الفتوى تحتاج إلى متخصصين وإلى ضوابط.

ومن ناحية ثانية نلاحظ أن بعض الفضائيات تستضيف شخصيات لا يمكن أن تنطبق عليها أوصاف وشروط الفتوى، قد يكون البعض مثقفا أو مطلعا أو مفكرا إسلاميا، ولكن هذا شيء وضوابط الفتوى شيء آخر تماما.

وفى مجال الكتب أيضا رأينا بعض الناس ممن توقفت دراستهم أصلاً عند المرحلة الإعدادية والثانوية ولم يتلقوا تعليما دينيا منظما، يصدر كتبا عن الحلال والحرام ويقع في أخطاء فادحة، لمجرد أنه قرأ بعض الكتب أو المراجع الدينية، وهذا أمر خطير لأنه يتصل بتنظيم حياة الناس ويمكن أن تترتب عليه مشكلات كبرى والجانب الاقتصادى في المسألة موجود أيضا، فيمكن لشركة مثلاً تريد ضرب منتج في شركة أخرى أن تستصدر فتوى من هؤلاء "أشباه العلماء" وتقول أن بها حراما او شبهة ومن ثم فإن الفساد وارد جداً في هذا الصدد.

وبديهى أن العلوم الإسلامية كانت علوما لها منظومتها الخاصة المتصلة بإجازة أحد العلماء - لابد أن يجيزه مجموعة من العلماء أو يحصل على شهادة من جامعة إسلامية معتمدة - أما أن يكتفى بقراءة الكتب دون الحصول على شهادة من جامعة أو يجيزه العلماء المعتمدون فإن هذا نوع من التهريج لا يليق بالعلوم الإسلامية، ولنتصور مثلاً رجلاً قرأ في كتب الهندسة أو الطب هل يمكن السماح له بالإفتاء في الطب والهندسة أو إجراء العمليات الجراحية، نحن لا نضيق واسعا، فباب الوعظ وذكر المناقب والقصص الدينية مباح لمن أراد.

أما الفتوى فمسألة أخرى مختلفة تماما تحتاج أولاً إلى عدد معين من سنوات الدراسة المنتظمة، تحتاج إلى إجازة من العلماء أو شهادة من جامعة إسلامية متخصصة، تحتاج إلى حفظ القرآن الكريم، وفهم التفسير، والتخصص في السنة النبوية، ثم دراسة أصول الفقه، وإجادة اللغة العربية، فضلاً عن الاضطلاع بالعلوم العصرية حتى يفهم المفتى الخلفيات العلمية والاجتماعية للسؤال الذى يجيب عنه، وهناك شروط أخرى مفصلة في كتب الفقه، من فقد شرطا منها فقد فقد شرط الفتوى ومن المفروض أن يمتنع عنها.

ولا شك أن الحياة تقدمت بصورة كبيرة، وظهرت مشكلات متجددة كثيرة ومتصلة بعلوم وأوضاع اجتماعية لم تظهر من قبل، وهذا يقتضى الاجتهاد ولكن من أهل الاجتهاد ويقتضى الإلمام بالعلوم العصرية، وإذا كان ذلك متعذرا للعلماء الدينيين، فيجب عمل لجان للفتوى تضم متخصصين في العلوم الدينية، ومتخصصين في العلوم العصرية والعلوم الاجتماعية، والمضطلعين بضرورات وظروف المجتمع، حتى إذا خرجت الفتوى كانت بناء على علم بالأوضاع القائمة، وبأحدث العلوم الطبيعية والطبية والعلوم الاجتماعية أيضاً، لفهم حقيقة الموضوع علميا وموضوعيا، ثم قياسه على النص الدينى الثابت والأحكام المتغيرة، ثم تصدر الفتوى، فتكون صحيحة

أيضا، تدرك الظروف الموضوعية ثانيا، ولا تثقل على الناس ثالثا، وهذا بالطبع مهمة يجب أن تقوم بها الهيئات الدينية والجامعات ومراكز البحث بالتعاون مع الحكومات والهيئات المختلفة.

* * *

obeikandl.com